

أمة
2016

222 72 830 - 222 72 857
majlisalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل



القضيبي: المشاريع الصغيرة تعاني الإهمال الحكومي.. والصندوق الوطني تفرغ للصراعات الشخصية



أحمد القضيبي

وشدد القضيبي على ضرورة غلبة صندوق المشاريع الصغيرة بما يتيح فتح أبوابه بشكل سليم يضمن أولاً وصول الدعم إلى مستحقيه من الشباب، وثانياً يدعم ويساعدهم في نجاح مشاريعهم، بالإضافة إلى التركيز على المشاريع الصناعية والحرفية والتكنولوجية والزراعية، مؤكداً أن تلك القطاعات هي الأهم في قيام المشاريع الشبابية.

تعاني من إهمال حكومي في المقام الأول، وثانياً صراعات شخصية داخل جهاز الصندوق الوطني الذي انشغل عن الشباب وتفرغ لصراعاته، لافتاً إلى الموافقة تأخذ شهوراً دون اعتبار لعامل الوقت في تنفيذ المشاريع لمشاريعهم، وفي كثير من الأحيان توضع دراسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالأدراج بسبب عدم وجود واسطة نائب أو وزير.

الذي تقدم به لوزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي سطر الضوء على المشاكل التي يعانيها الشباب الكويتي عبر صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي لم ينجح في تنفيذ سياساته لخدمة الشباب الكويتي، وتقدم الدعم المطلوب بالصورة الاقتصادية والمهنية التي تبني المشاريع. وأضاف القضيبي أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة

بين مرشح الدائرة الأولى والنائب السابق أحمد القضيبي أن سوء إدارة الحكومة للملف الاقتصادي أدى إلى صعوبات تواجه الشباب في بناء مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر أحد الأهم الأعمدة للاقتصاد المحلي، وأحد روافد الإصلاح وتنويع مصادر الدخل. وقال القضيبي في تصريح صحافي: إن الاستجواب

أكد أن الإصلاح الاقتصادي يبدأ بإيقاف هدر المليارات في المناقصات

العجمي لـ «الأنباء»: نهضة الكويت رهن مصالحة وطنية وتعديل الدوائر وإلغاء الصوت الواحد

التوظيف مع ضغط الخريجين سنوياً؟

الإصلاح الوظيفي يستهدف مراجعة شاملة للتوصيف الوظيفي حتى يتم تسكين كل موظف وفق قدراته ومؤهلاته بما يعكس على معدلات الإنتاجية لأن الكويت لا تعاني فقط من مشكلة بطالة وإنما من مشكلة مقنعة بسبب فشل الحكومة في الاستفادة من قدرات الموظف الكويتي، أما مشكلة البطالة فهناك تراخ مشكلة الموظف الكويتي، أما قدرات الموظف الكويتي، وضاع واضع اشترك فيه مجلس الأمة في وضع رؤية استراتيجية للتوظيف وحل المشكلة وفق جدول زمني لاسيما أن هناك قرابة 350 ألف خريج سوف يدخلون سوق العمل في غضون الـ 15 سنة القادمة فضلاً عن الـ 20 ألف يعانون من البطالة الآن بما يعني حسابياً أن 25% من الشعب الكويتي سيصبح بلا عمل إذا لم تكن هناك خطط واضحة لعلاج مشكلة البطالة التي لها آثار اجتماعية مدمرة والتي يمكن حلها عبر محاور عدة منها تحقيق الأمن الوظيفي للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، وتكوير القطاع النفطي وفق جدول زمني مبرمج، وكذلك ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، والاهتمام بملف التنمية البشرية وعملية التدريب والتأهيل.

وأيضاً التوجه نحو تكوير القطاع النفطي وتسريع تنفيذ مشروعات خطة التنمية مع إلزام الشركات في العقود بتوظيف نسبة عالية من العمالة الوطنية، وكذلك إطلاق برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشباب والخريجين وتقديم الفرص الاستثمارية الحقيقية للشباب.

بالنسبة لمنظومة التعليم، ما الذي ستقدمه في ضوء خبراتك كاستاذ دكتور؟

التعليم في الكويت يمر بمنعطف خطير وعلى الرغم من ارتفاع معدل الإنفاق على التعليم يعتبر المردود سلبياً وأكثر من ضعيف بسبب عدم الإرادة على إصلاح منظومة التعليم ووضع حلول جذرية لمشكلاته المتفاقمة واستهداف في رؤيتي تطوير التعليم في جميع مراحلها المدرسية والأكاديمية والمهنية والمتخصصة وتحقيق مجتمع المعرفة وتنظيم عمل مؤسسات التعليم العالي بحيث تكون جودة مخرجاتها ودعم البحث العلمي وتطوير المنهاج ودعم المعلم وتعزيز فرص المواطنين للانخراط بفضائل الجامعات بالخارج وفق احتياجات سوق العمل، وسأتقدم بقوانين للجامعات والتعليم الخاص وسأدعم فتح مجال البعثات أمام الشباب وإقامة جامعات جديدة وفتح فروع لجامعة الكويت في مختلف المحافظات وتشجيع التعليم الإلكتروني المفتوح لمن لم يتيسر لهم إكمال تعليمهم العالي مع ربط مخرجات التعليم باحتياجات السوق.

هل تتوقع حل المجلس القادم؟ ليس هناك شيء مستبعد وكل الاحتمالات واردة ولكن ما نتمناه هو أن يكون المجلس القادم والحكومة على قدر من المسؤولية لحل جميع المشاكل العالقة منذ سنوات وعدم الضغط على المواطن البسيط وإفقال كاهله بأعباء إضافية، وكذلك وضع مصالحه وطموحاته نصب أعينهم.

مجلس الأمة القادم؟

من عناصر نجاح مجلس الأمة أن يحظى بتأييد شعبي ويحمل أعضاؤه هموم ومشكلات المواطنين وهذا الذي نتمناه من المجلس المقبل خاصة بعد فشل المجلس السابق وعودة تيار المعارضة والمطاعين في هذه الانتخابات وأن تكون هناك أولوية للقوانين المهمة وليتعاون النواب على حلها منذ بداية عمل المجلس، فضلاً عن التصدي للقرارات الحكومية التي تضر بالمواطن مثل زيادة أسعار السلع والخدمات لأن هذه من شأنها محسو الطبقة الوسطى وزيادة الأعباء المالية على المواطنين، وليس كما حدث في قضيتي البنزين والكهرباء والماء، ومن المعروف أن أي زيادة في أسعار السلع الأخرى، مثل نكر قضية البنزين كيف ترى قرار الحكومة برفع أسعاره؟

أعتقد أن الحكومة تسرعت في اتخاذ هذا القرار، وكان قراراً غير مدروس، والحكومة تعتقد أنه بهذا القرار يمكن تعويض العجز في الميزانية العامة للدولة، لكن هذا القرار يوقر على الدولة من الدعم حوالي 120 مليون دينار، فماذا يفعل هذا المبلغ أمام العجز المقرر بحوالي 8 مليارات، هذا مبلغ لا يذكر، ثم إن الوثيقة الاقتصادية تركزت على ستة بنود، إلا أن الحكومة بدأت بالبدء السادس وهو ترشيد الدعم على المواطن، كما أنها تجهل أو لا تدري أن المواطن ليس لديه ما مانع من أن يشترط وطنه في الترشيح وقت الأزمات الاقتصادية لكنه عندما يرى الهبات تذهب يمينا ويسارا ويرى الهدر في جميع وزارات الدولة، هنا المواطن يتساءل، هل الترشيح عليه فقط؟ أما الحكومة فتهدر الأموال في كل مكان!، وهناك شيء آخر وأيضاً الحكومة تجهل أو لم تعمل له حساباً وهو أن ارتفاع سعر البنزين يعكس على كل السلع الموجودة في السوق بلا استثناء، وهذا الأمر يقلل كاهل المواطن باعباء إضافية لا طاقة له بها، أليس هذا من الظلم؟

وأيضاً هناك سؤال، هل الترشيح عليه فقط؟ أما الحكومة فتهدر الأموال في كل مكان!، وهناك شيء آخر وأيضاً الحكومة تجهل أو لم تعمل له حساباً وهو أن ارتفاع سعر البنزين يعكس على كل السلع الموجودة في السوق بلا استثناء، وهذا الأمر يقلل كاهل المواطن باعباء إضافية لا طاقة له بها، أليس هذا من الظلم؟

وأيضاً هناك سؤال، هل الترشيح عليه فقط؟ أما الحكومة فتهدر الأموال في كل مكان!، وهناك شيء آخر وأيضاً الحكومة تجهل أو لم تعمل له حساباً وهو أن ارتفاع سعر البنزين يعكس على كل السلع الموجودة في السوق بلا استثناء، وهذا الأمر يقلل كاهل المواطن باعباء إضافية لا طاقة له بها، أليس هذا من الظلم؟

وأيضاً هناك سؤال، هل الترشيح عليه فقط؟ أما الحكومة فتهدر الأموال في كل مكان!، وهناك شيء آخر وأيضاً الحكومة تجهل أو لم تعمل له حساباً وهو أن ارتفاع سعر البنزين يعكس على كل السلع الموجودة في السوق بلا استثناء، وهذا الأمر يقلل كاهل المواطن باعباء إضافية لا طاقة له بها، أليس هذا من الظلم؟

مشكلة بطالة تتفاقم سنوياً فكيف يمكن معالجة ملف

يخطى بتأييد شعبي.

الصوت الواحد مدمر

وهل ترفض نظام الصوت الواحد؟

لا يعكس الإرادة الشعبية ولا ينتج مخرجات تمثل الشعب الكويتي تمثيلاً دقيقاً فضلاً عن كونه يتناقض بشكل واضح من حقوق الناخب لأنه لا يوجد صوتاً المقعد واحد من بين 10 مقاعد تمثل دائرته، فمن الدول التي كانت تطبقه الأردن وكان الناخب في دائرة يخرج مقعدين فقط وقد تم تعديل هذا القانون بالأردن مؤخرًا إلى نظام القوائم النسبية، هذا فضلاً عن أن هذا النظام ساهم في تفتيت مكونات المجتمع الكويتي حيث تمدد الصراع في الانتخابات ليس بين قبائل وطوائف وقوى سياسية وإنما بين أفضاء في القبائل وفئات وتيارات داخل قوى سياسية، فالصوت مدمر لفكرة وحدة المجتمع، ويدمر أي عمل جماعي مشترك.

البصمة الوراثية

ما رايك في التوجه نحو تعديل قانون البصمة الوراثية بناء على توجيه سام من صاحب السمو الأمير؟

أولاً، نشكر صاحب السمو الأمير لتجاوبه مع مطالب الشعب الكويتي واستسعاء سمومه المخالفة للجسمة في قانون البصمة الوراثية، وفي الوقت نفسه هذا يؤكد حجم المخالفة الصارخة التي ارتكبها أعضاء السلاطين بالاعتداء السافر على خصوصيات الشعب الكويتي بإقرار قانون خطير ينتهك الدستور ويعتدي على الحقوق والحريات الشخصية للمواطنين ومخالف للشرع في دقائق معدودة ودون مناقشة، ونحن نعتقد أن هذا القانون من أخطر القوانين التي أقرت ليس فقط في المجلس السابق بل هو أسوأ قانون أقر في تاريخ البرلمان لا سيما إقراره بهذا الشكل السريع فهو مخالف للشرع وللدستور وللأعراف والقوانين الطبية العالمية، فضلاً عن أنه يكلف مئات الملايين وفي ظل هذه الأوضاع الاقتصادية، أليس من الأولى توفير هذه المبالغ للمشاريع التنموية في البلد؟

الفريق الحكومي

وهل تعتقد أن مخرجات الانتخابات القادمة ستدفع إلى تغيير الفريق الحكومي؟

هذا مؤكد وأرى أن هناك تغييرات كبيرة ستطرأ على الفريق الحكومي في ضوء ما ستسفر عنه الانتخابات والمعادلة السياسية تقول إذا لديك مجلس أمة قوي معبر عن الإرادة الشعبية فهناك بالتعاون حكومية قوية قادرة على التعامل مع القضايا والملفات التي سيطرحها المجلس، كما ينبغي أن تكون الحكومة متوافقة مع مخرجات الانتخابات الحالية من أعضاء داخل المجلس وأن تكون حكومة جاهزة نشيطة تأتي ببرنامجه عملها الواقعي الحقيقي القابل للتطبيق على أرض الواقع محدداً الفترات الزمنية للتنفيذ وليس كبرامج عملها الورقية التي تقدمها بعد عام أو عامين من عمر المجلس، إذ أن الدستور يلزمها بتقديم برنامج عملها فور تشكيلها.

منظومة التعليم وتطوير الرعاية الصحية وتحقيق الإصلاح الاقتصادي والمالي الحقيقي ومكافحة التلوث البيئي وغيرها من القضايا التي تعنى في المقام الأول بمصلحة الشعب والمواطن.

والسياسي الذي تسعى لتحقيقه في حال نجاحه؟ العمل على تغيير منظومة الانتخابات بشكل جزري والبحث عن نظام انتخابي عادل بإعادة تقسيم الدوائر ونظام التصويت والغاء القوانين المقيدة للحريات والماسية بمقتضيات وحقوق الشعب الكويتي مثل البصمة الوراثية والإعلام الإلكتروني ومكافحة جرائم تقنية المعلومات وتنظيم ومنح الأولوية لقوانين المجتمع الكويتي حيث تمتد بين قبائل وطوائف وقوى سياسية وإنما بين أفضاء في القبائل وفئات وتيارات داخل قوى سياسية، فالصوت مدمر لفكرة وحدة المجتمع، ويدمر أي عمل جماعي مشترك.

وزارة العدل، فضلاً عن قوانين لتطوير المنظومة الصحية والتعليمية والملف الإسكاني وتقليل فترات الانتظار، كما تستهدف إصلاحات دستورية لتوسيع الدور البرلماني لمجلس الأمة.

كيف ستتم معالجة ملف الجنسية الذي جعلته في صدارة أولوياتك؟ وسوف تسير في اتجاهين لإسقاط سياسة سحب الجنسي التي تلحق أذى بالمواطنة ووحدة المجتمع ولا تحقق له أمناً واستقراراً، وكيف نتحدث عن الدولة المدنية والحكومة تستخدم سلاح الجنسية لتهديد المواطنين؟! وسيكون الطريق الأول مساعداً من يمارس هذا الانتقام والإقصاء لمعارض السلطة بسحب جنسيتهم وجعل من شرف الانتماء الوطني رهن رضا الحكومة عن هذا المواطن أو ذاك، وكان الجنسية منحة من الحكومة توزعها وتمنع عن توريد، والطريق الثاني سنقدم بقانون لإخضاع سحب الجنسية أو إسقاطها لرقابة القضاء حتى لا يصبح الأمر بيد سلطة تمارسه وفق مزاجية وإلزمات من يعارضها لاسيما أن معظم فقهاء القانون سحب الجنسية أو إسقاطها لا تعني من أعمال السيادة لأنها قرارات إدارية تشكل مساساً بالحقوق المكتسبة للأشخاص الذين شملهم قرار سحب الجنسية أو إسقاطها.

ما حجم التغيير المتوقع في مجلس الأمة المقبل؟ سيكون التغيير كبيراً نتيجة لعدم من الأسباب منها عودة المطاعين وإقبال الناخبين وأتوقع أنه لن يقل عن 70% أيضاً لوجود حالة من الاستياء العام لدى المواطنين في المجلس السابق فضلاً عن أنه كان لا

انتخابي وإنما هي رؤى وأهداف عامة وترتكز على مشروع إصلاح سياسي لأنه سيؤدي إلى إصلاحات اقتصادية ومالية حقيقية وليس كما يحدث حالياً من جباية الأموال من المواطنين ووضع البلد في يد مجموعة من المتنفذين والتي تمر ضمن سياسات وبرامج الوثيقة الاقتصادية ونهدف من تراجع أكثر من ذلك وفي رأيي أن الكويت بحاجة إلى مشروع إصلاحي وطني شامل في القلب منه مشروع إصلاح سياسي لأنه الفطرة لنهضة بلداً في جميع المجالات الأخرى ويهدف إلى ضمان حياة حرة كريمة ونهضة شاملة وحرية وعدل ومساواة.

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

مسألة الحكومة عنها وإسقاط سياسة سحب الجنسية بعد خطوات لنزع الهوية الوطنية من معارضين لسياساتها. وإلى تفاصيل الحوار:

لماذا قررت خوض انتخابات مجلس الأمة؟ الكويت باتت في مرحلة مفترق طرق وتندفع بقوة عكس اتجاه التطور والإصلاح ولن نتركها تتراجع أكثر من ذلك وفي رأيي أن الكويت بحاجة إلى مشروع إصلاحي وطني شامل في القلب منه مشروع إصلاح سياسي لأنه الفطرة لنهضة بلداً في جميع المجالات الأخرى ويهدف إلى ضمان حياة حرة كريمة ونهضة شاملة وحرية وعدل ومساواة.

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج



د. مهدي العجمي

أكد مرشح الدائرة الخامسة

دمهدي حسن سالم العجمي أن الكويت باتت في مفترق طرق وتحتاج مشروعاً إصلاحياً وطنياً شاملاً يكون أبرز عناوينه الإصلاح السياسي وبيداً بإصلاح جذري للدوائر الانتخابية توزعاً وتصويتاً وإقرار قانون للهيئات السياسية وربط محور الأمن بالالتزام بسيادة القانون واحترام الحريات العامة والخاصة وإيقاف الملاحقات السياسية.

وقال د.مهدي العجمي في حوار خاص مع «الأنباء» إن علاقة السلطين مفتوحة على جميع الاحتمالات بالمرحلة المقبلة في ضوء مخرجات الانتخابات وتشكيل الحكومة.

وعن أسباب التصعيد المتوقعة بين المجلس القادم والحكومة أوضح د.العجمي أن هناك ملفات خطيرة مسكوتاً عنها حان وقت

لم تعالج مشكلات الكويت بقبضة أمنية لا تلتزم بسيادة القانون والحريات العامة والخاصة

مجلس الأمة؟

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

وما محاور برنامج الانتخابي في ظل الوضع الحالي للنظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد وغياب العمل الجماعي المشترك لا نستطيع أن نتكلم عن برنامج

المعلم

أسبوعية تربوية ثقافية اجتماعية تصدر عن جمعية المعلمين الكويتية

الأكثر انتشاراً بين أوساط الأسرة التربوية في عيدها اليوم السبت

رأي المعلم: لماذا هذا التناقض يا معالي الوزير؟!

بروتوكول تعاون بين جمعية المعلمين الكويتية واتحاد نقابات الموظفين التركي

بلارقابة: منصب الوزيرين الواقع والخيال هدية العدد:

مطيع العجمي: متى تستوعب السلطان التشريعية والتنفيذية أهمية قانون حماية العلم؟

حسن الصايغ: هناك جهات حكومية لا تؤمن بدور المعلم

بدءة 182000 داخلي 136

al.muallem@hotmail.com